السورية للبترول
SYRIA PETROLEUM

بيان توضيحي صادر عن الشركة السورية للبترول

تتابع الشركة السورية للبترول ما يتم تداوله خلال الأيام الماضية على بعض المنصات ومواقع التواصل من أخبار واتهامات ومعلومات مجتزأة تتعلق بعمل الشركة وإدارتها وعدد من عقودها، وما رافق ذلك من تداول أرقام وتقديرات قيد التحقيق وتقديمها للرأي العام على أنها وقائع فساد واختلاس مثبتة.

وحرصاً على وضع الحقائق أمام الرأي العام، توضح الشركة ما يلي:

إن ما يتم تداوله عن اختلاس 110 ملايين دولار غير دقيق. فالرقم المتداول لا يمثل أموالاً ثبت اختلاسها أو فقدانها من الشركة، ولا يمثل قيمة العقود محل التدقيق، وإنما هو تقدير أولي للضرر ضمن ملفات ما تزال قيد التحقيق والتدقيق، ولم تصدر حتى الآن نتائج نهائية تثبت وجود ضرر فعلي بهذه القيمة أو تحدد قيمته النهائية والمسؤوليات المترتبة عليه.

وعليه، فإن تقديم هذا التقدير على أنه «اختلاس بقيمة 110 ملايين دولار» يخلط بين الضرر المقدر والضرر المثبت، وبين التحقيق والإدانة، ويستبق النتائج التي يعود تحديدها إلى الجهات المختصة بعد استكمال التحقيقات.

أما العقود التي يجري تداولها إعلامياً، فتؤكد الشركة أن ظروفها وآليات إبرامها مختلفة، ولا صحة لتقديمها جميعاً على أنها عقود أبرمت بالتراضي أو شابها الفساد.

فبعض العقود أُبرم خلال ظروف استثنائية وحساسة رافقت استعادة حقول ومنشآت نفطية في المنطقة الشرقية، وفي ظل واقع أمني وتشغيلي معقد فرض اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الآبار والمنشآت والنفط الخام، ومعالجة المياه الملوثة ومنع وصولها إلى نهر الفرات. وقد تمت هذه التعاقدات ضمن الأطر والإجراءات القانونية المعمول بها ومتطلبات المرحلة آنذاك.

وفي المقابل، فإن عقوداً أخرى يجري تداولها على أنها «عقود بالتراضي» لم تكن كذلك أصلاً، وإنما أبرمت من خلال طلب عروض ومنافسة بين جهات متقدمة، ودراسة العروض فنياً ومالياً وفق الإجراءات المعتمدة.

السورية للبترول
SYRIA PETROLEUM

بيان توضيحي صادر عن الشركة السورية للبترول

كما تؤكد الشركة أن التعاقد بالتراضي إحدى طرق التعاقد التي يجيزها نظام العقود للجهات العامة ضمن حالات وشروط وضوابط قانونية محددة، ولا يشكل اللجوء إليه بحد ذاته دليلاً على وجود مخالفة أو فساد.

وتشدد الشركة على أن وجود ملاحظات فنية أو تنفيذية على أي عقد، أو إخضاعه للتدقيق والرقابة، لا يعني ثبوت فساد في أصل التعاقد، كما أن التحقيق في عقد أو إجراء محدد لا يشكل إدانة مسبقة للأشخاص أو للشركة.

وتنفي الشركة كذلك ما يتم تداوله بشأن توقيف رئيسها التنفيذي أو طلب إحالته إلى التحقيق من قبل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وتؤكد عدم صحة هذه الأخبار.

إن الشركة السورية للبترول مؤسسة وطنية تعمل في أحد أكثر القطاعات حساسية وأهمية للاقتصاد السوري، ولا تضع نفسها أو أياً من مسؤوليها فوق الرقابة والمساءلة. وهي تتعاون بصورة كاملة مع الجهات الرقابية والقضائية، وتضع الوثائق والعقود والمعلومات المطلوبة تحت تصرفها، وتؤكد أن كل من تثبت مسؤوليته عن مخالفة أو إضرار بالمال العام يجب أن يحاسب وفق القانون، أياً كان موقعه.
وتدعو الشركة وسائل الإعلام والصحفيين والمنصات إلى تحري الدقة والعودة إلى المصادر والوثائق، وعدم استباق نتائج التحقيقات أو تقديم معلومات غير مكتملة باعتبارها أحكاماً نهائية.

الشفافية والمحاسبة حق وواجب، لكن التقدير ليس حكماً، والتحقيق ليس إدانة، والضرر المقدر ليس اختلاساً مثبتاً.

الشركة السورية للبترول 26- 09 - 2026